

انعكاسات دور الحكومة في تهيئة مناخ الاستثمار على واقع الاستثمار (المحلي و الأجنبي) في الجزائر

فاطمة الزهراء عراب: أستاذ مساعد قسم أ

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير -جامعة بشار-

اد :بونوة شعيب جامعة تلمسان

**الملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع بيئة الأعمال في الجزائر، وأهم العقبات التي واجهت وما زالت تواجهه جذب وتشجيع الاستثمارات في الجزائر و تؤثر بالتالي على التنمية الاقتصادية ، و ذلك من خلال تقييم الدور الحكومي في تهيئة بيئة أعمال محفزة وداعمة للاستثمارات، حيث أنه كلما نجحت الحكومات في خلق بيئة أعمال مواتية مقارنة بالدول الأخرى كلما ساهم ذلك في تعزيز بيئتها التنافسية وقدراتها على جذب الاستثمارات. و استخلصنا من البحث أن هيمنة ثالوث: صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي، البيروقراطية، والرشوة ، بالإضافة الى ضعف وعدم كفاءة أنظمة المعلومات والاتصالات على تحقيق المناخ الملائم للمستثمر ، أدى إلى تدهور مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في الجزائر، مما أدى إلى ضعف الاستثمار الخاص والأجنبي، لنخلص في النهاية إلى ضرورة التحرك الجدي من قبل الجزائر نحو الإصلاح الحقيقي للقضاء على أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري .

**الكلمات المفتاح:** بيئة الأعمال، الاستثمار، الاقتصاد الجزائري، الحوافز و الضمانات، العوائق...

**Résumé:** Cette étude s'intéresse au climat des affaires en Algérie et aux principales difficultés qui ralentissent les flux d'investissement en Algérie. Les résultats de cette étude montrent que les obstacles dus au financement bancaire, à la corruption, à la bureaucratie et au système d'informations ont conduit à la détérioration du climat des affaires et par conséquent à attirer les IDE en Algérie.

**Mots clés :** environnement des affaires, l'investissement, l'économie algérienne, des incitations et des garanties ; les obstacles

## المقدمة:

يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة بمحاربة الفقر والحد من البطالة وتأمين الخدمات الصحية والتعليمية، حيث يؤثر الاستثمار على القدرات المالية للدولة مما ينعكس على حالة التنمية الاقتصادية الذي يقاس بمعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات الفقر والبطالة. إلا أن نمو الاستثمار يتطلب وجود بيئة مواتية مناسبة عن طريق توفير مناخ استثماري مناسب، وهذا يتطلب حوافز وإعفاءات و ضمانات للمستثمرين وتوفير كل الظروف المساعدة والمرتبطة بإقامة المشروع الاستثماري. لذلك نجد أن البحث عن سبل تشجيع و تنشيط الاستثمارات من الانشغالات الكبرى للحكومات و وواضعي السياسات الاقتصادية في مختلف البلدان.

و تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من ركود الاستثمارات، خاصة الأجنبية منها، و من ثم فهي تبحث عن سبل بعثها و تنشيطها، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار، و ذلك بانتهاج سياسات الإصلاح في كل المجالات، و إصدار العديد من التشريعات و القوانين، و بعث العديد من الهيئات و المؤسسات و إقرار الحوافز لدفع و ترقية الاستثمار، إلا أن الإقبال على الاستثمار المحلي منه و الأجنبي يبقى ضعيفا . إشكالية الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في ركود الاستثمار في الجزائر، وعليه تحاول الورقة الحالية الإجابة على السؤال التالي:

"إلى أي مدى استطاعت الحكومة الجزائرية توفير بيئة أعمال جاذبة للاستثمارات ؟"

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى الوقوف عند الأسباب الحقيقية وراء ركود الاستثمار في الجزائر، والبحث عن الآليات و السبل لتشجيع و تنشيط الاستثمارات.

فرضية الدراسة: إن ضعف الاستثمار في الجزائر يعود إلى عدم ملائمة البيئة الاستثمارية المتسمة بعدة عوائق أهمها:.. هيمنة ثلوث صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي، البيروقراطية، والرشوة بالإضافة الى ضعف وعدم كفاءة أنظمة المعلومات والاتصالات على تحقيق المناخ الملائم للمستثمر .

منهجية الدراسة: قصد الإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضية الدراسة نقسم الدراسة للمحاور التالية:

أولاً: مقومات مناخ الاستثمار و جذب الاستثمارات.

ثانياً: واقع الاستثمار في الجزائر.

ثالثاً: بيئة الأعمال و معوقات الاستثمار في الجزائر.

### أولاً: مناخ الاستثمار و محددات جذب الاستثمارات.

إن قدرة الدولة على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية تعتمد إلى حد كبير على مدى توافر مقومات محددة في الدول المضيفة، وتعتبر هذه المقومات من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تختلف من دولة لأخرى، وذلك وفقاً لاختلاف ظروفها الطبيعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

#### 1-1 مفهوم مناخ الاستثمار

لقد تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجياً إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية التي تسعى من خلالها الجهات الوصية إلى الترويج للقطر وللفرص الاستثمارية. ذلك، أن المستثمرين الأجانب لا يقررون توطین استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ. وبقدر تعلق الأمر بمفهوم بيئة الأعمال، فهذا المفهوم يتجاوز البحث في النواحي الاستراتيجية للموارد المادية والبشرية ليمتد إلى البحث في النواحي الديناميكية، كمستوى المهارات والكفاءات التكتيكية والتنظيمية السائدة في الموقع المعنى، فالعالم أصبح عالمياً مفتوحاً، والمستثمر أينما كان ليس مضطراً إلى الاستثمار في مكان محدد، وإنما أمامه العالم بأكمله للاختيار. ولذلك فقد يكون هناك بلد جاذب للاستثمار في حين يكون بلد آخر طارد للاستثمار.

في الواقع، هناك عدة تعريفات للمناخ الاستثماري، يمكننا تناول منها مايلي:

- **التعريف الأول:** يقصد بمناخ الاستثمار: "مجموع الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال، ذلك أن رأس المال عادة ما يتسم بالجنون، ويتحرك من الأوضاع السيئة إلى الأوضاع الأحسن حالاً" <sup>i</sup>

- **التعريف الثاني:** يقصد بالمناخ الاستثماري بمجموع الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاه تدفق رأس المال وتوظيفه، حيث تشمل هذه الظروف الأبعاد السياسية، والاقتصادية، وكفاءة وفعالية التنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة، ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية" <sup>ii</sup>

ويعرف تقرير التنمية في العالم 2005 الصادر عن البنك الدولي مناخ الاستثمار على أنه <sup>iii</sup> مجموع العوامل الخاصة بموقع محدد، التي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمارية العمل بطريقة منتجة.

ويرى التقرير أن السياسات وسلوك الإدارة الحكومية وبخاصة قضية الفساد والمصادقية تمارس تأثيراً قوياً على مناخ الاستثمار، من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق المفروضة على المنافسة. لأن القرار الاستثماري مدفوع بالسعي لتحقيق الربحية، وتتأثر الربحية بالتكاليف والمخاطر والعوائق أمام المنافسة، وبدرجة توفر الأمن والاستقرار، وبخاصة أمن حقوق الملكية، والمخاطر، وبينت البحوث التطبيقية، أن غالبية الشركات متعددة الجنسية تعطي لعنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول المضيفة أهمية كبيرة عند تقديرها لحجم المخاطر المترتبة على الاستثمار. وبناء على كل ما تقدم يتضح أن مفهوم بيئة الأعمال، مفهوم ديناميكي مركب ينطوي على عدد من الأبعاد القانونية والاقتصادية والسياسية، تشمل مجموعة التشريعات والقوانين، إلى جانب السياسات الاقتصادية والمؤسسات

والخصائص الهيكلية المحلية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر في ثقة المستثمر تقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر. وتلعب العوامل الاقتصادية الدور المحوري في تكوين المناخ الاستثماري، ومن أهم تلك العوامل<sup>iv</sup>: القوانين الاستثمارية ومدى استقرارها، والسياسات الاقتصادية الكلية، الأهمية النسبية للقطاعين العام والخاص في النظام الاقتصادي، مدى توفر عناصر الإنتاج وأسعارها النسبية، حجم السوق المحلي والقدرة التصديرية .

### 2-1 محددات جذب الاستثمارات

إن نجاح أي دولة في جذب الاستثمارات ، يتوقف على عدة عوامل، بعضه ملموس كالبنية التحتية من مطارات وموانئ وطرق ومصادر طاقة ومياه ووسائل اتصال، والبعض الآخر غير ملموس مثل المؤسسات والنظم والسياسات والتشريعات.

حسب Michalet.C<sup>v</sup> فمن اجل الانتماء لمجموعة الدول الاكثر جذبا للاستثمار، التي تضم أهم الدول التي تستقطب جل الاستثمار في العالم يجب تحقيق كل الشروط الأساسية والتكميلية لجذب الاستثمار ، وتمثل هذه الشروط فيما يلي:

#### 1-2-1 المحددات الأساسية لجذب الاستثمارات: تعتبر بمثابة الشروط الالزامية لجذب الاستثمار وأهمها<sup>vi</sup>:

- **توفر الاستقرار السياسي:** حيث أن توفر استقرار النظام السياسي شرط اساسي لا يستغنى عنه، ويتوقف عليه الاستثمار حتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.
- **توفر الاستقرار الاقتصادي:** وهنا يتمثل في تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة ما يلي:

- عناصر الاقتصاد الكلي: توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، معدل التضخم؛
- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدولة المضيفة: كالسياسات الاستثمارية سياسات التجارة الخارجية، الضريبة؛
- الحوافز المالية لجذب الاستثمار، كحرية تحويل الاموال(الارباح الخاصة)، الحوافز الجبائية والجمركية؛

#### 2-2-1 المحددات التكميلية لجذب الاستثمارات: وتمثل في<sup>vii</sup> :

- **الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري:** حيث يعتبر هذا العنصر مهم من أجل جلب المستثمرين ، فإذا كثرت الرشوة وعمت البيروقراطية، وطول مدة اتخاذ القرار الاستثماري، يعد عائق نحو عملية الاستثمار بالنسبة للدولة وبالنسبة للمستثمر الأجنبي؛
- **حجم السوق ومعدل نموه:** وهي من أهم محفزات جذب المستثمر ، فهو يهتم بالحركية، التي يشهدها السوق ، وذلك بمنح له فرصة كبيرة للاستثمار؛

- **توافر الموارد البشرية المؤهلة:** حيث أن مثل هذه الشركات الأجنبية تستخدم تقنيات عالية ومتطورة وبالتالي فتوافر فرص عمل منخفضة التكلفة وتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جيدا لجذب الاستثمار.
- **توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال:** (الهاتف ، الأنترنت ....) **والمواصلات** (البرية ، الجوية البحرية ، السكك الحديدية) فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها .
- **توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة:** إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات قيامها المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا، كما أن خصوصية هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين ، ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقابلة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.

### ثانيا: واقع الاستثمار في الجزائر

#### 1-2 دور الحكومة في دعم بيئة الأعمال في الجزائر

انتهجت الجزائر منذ التسعينات جملة من الإصلاحات الاقتصادية للانتقال من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، وتبعت ذلك بجملة من الإصلاحات السياسية و التشريعية لتوفر إطار مناسب للتوجهات الاقتصادية المنتهجة، وفي هذا المجال حرصت الجزائر على توفير مناخ يسمح بجذب الاستثمار المحلي و الأجنبي من خلال توفير إطار تشريعي، حيث تم إصلاح المنظمة المصرفية كما تم إصدار العديد من القوانين و المراسيم التشريعية التي تهدف الى تعزيز الاستثمار.

#### 1-1-2 التشريعات و القوانين: .

ضمن هذا السياق فقد تم إصدار عدة قوانين و تشريعات هدفت لتحفيز الاستثمار المحلي و الأجنبي، وفيما يلي إشارة لأهم المبادرات التي قامت بها الجزائر فيما يتعلق بتوفير الإطار القانوني المحفز للاستثمار:

- **قانون 90-10 النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990:** صدر هذا القانون لتنظيم شروط ممارسة المهنة المصرفية من خلال إعطاء حرية أكبر للبنوك التجارية و تركيز السلطة النقدية في يد بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض ، وقد نص على جوانب مهمة تتعلق بتحفيز الاستثمار
- أهمها: viii

- حرية الاستثمار و السماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي في مختلف الفروع.
- القبول بشروط ومبادئ التحكيم الدولي في فض المنازعات و الخلافات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية.

- تعزيز دور الجهاز المصرفي في تمويل الاقتصاد.

- قانون الاستثمار لسنة 1993 ظهر القانون طبقا للمرسوم التشريعي رقم 93-12: حيث تضمن هذا القانون على كل الآليات المنظمة للاستثمار في الجزائر وفق ما يلي:

-تسهيل الآليات المتعلقة بالاستثمار المحلي و الأجنبي من خلال تخفيف الإجراءات المرافقة و تقديم حوافز جمركية و ضريبية.

-الإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لفض المنازعات و ضمان تحويل الأرباح و رأس المال بالنسبة للمستثمرين الأجانب حيث صادقت الجزائر على اتفاقية المنظمة الدولية لضمان الاستثمارات سنة 1995 .

- إنشاء الوكالة الوطنية لمناصرة و ترقية الاستثمارات التي تعمل على دعم و توجيه المستثمرين المحليين و الأجانب.
- الامر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001: جاء هذا الأمر وفق 6 محاور أساسية تم تناولها في 36 مادة ليعيد النظر في الآليات التي ارتكز عليها المرسوم التشريعي 93-12،<sup>ix</sup> و قد جاء في هذا الأمر التأكيد على:

-توسيع نطاق الاستثمار ليشمل اقتناء أصول في إطار استحداث مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة.

-المساواة بين المستثمر المحلي و الأجنبي و إلغاء التمييز بين لاستثمار الخاص و العام.

- تحديد الهيئات المكلفة بتسيير ملف الاستثمار في الجزائر و المتمثلة أساسا في:

أ- المجلس الوطني للاستثمار : يتأسس هذا المجلس رئيس الحكومة، و تتمثل المهام الرئيسية للمجلس في صياغة الاستراتيجيات المناسبة فيما يتعلق بترقية الاستثمار و توفير الوسائل الضرورية لتحقيق ذلك ضمن الشروط المحددة في القانون، كما ينظر المجلس في الشكاوى و الطعون المقدمة من طرف المستثمرين.

ب- الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار : أنشئت الوكالة باعتبارها مؤسسة عمومية تتمتع بالطابع المعنوي و الاستقلال المالي لتخلف وكالة ترقية و دعم الاستثمار 1993-2000 و الوكالة مخولة قانونا بضمان متابعة و ترقية الاستثمار مرافقة المستثمرين و تسهيل الإجراءات الإدارية لتجسيد المشاريع الاستثمارية، إبراز المزايا و الفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر، ضمان احترام المستثمرين للقوانين و الإجراءات المعمول بها في الجزائر.<sup>x</sup>

ج- الشباك الموحد :تم استحداث الشباك الموحد ضمن الهيكل اللامركزي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار للحد من المظاهر البيروقراطية و تسهيل الإجراءات الإدارية لصالح المستثمرين، وهو جزء من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى المحلي حيث أنشئ على مستوى الولاية و يضم إلى جانب إدارات الوكالة، ممثلين عن الإدارات التي تتدخل في مختلف المسائل المتعلقة بالاستثمار من خلال تفويض الصالح المعنية في اجل أقصاه 60 من تاريخ الإيداع الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار.<sup>xi</sup> وعليه فإن الشباك الوحيد يعتبر آلية جيدة لتعزيز الاستثمار خاصة وانه يعالج مختلف العقبات الإدارية التي تقف أمام تجسيد المشاريع الاستثمارية .

- الامر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن استحداث تشريع منظم للاستثمار يعدل و يتمم الأمر 01-03:

وقد جاء هذا التعديل ليعطي مجالا واسعا لتعزيز الاستثمار، ومن الناحية التنظيمية فقد أصبحت كل المسائل المتعلقة بالاستثمار تخضع لثلاث مستويات أساسية، فعلى المستوى الاستراتيجي يبقى المجلس الوطني للاستثمار مخول بكل القضايا الاستراتيجية المرتبطة بالاستثمار، أما على المستوى السياسي أصبحت وزارة الصناعة و ترقية الاستثمار مكلفة بإعداد السياسات و الخطط الوطنية المتعلقة بالاستثمار و متابعة تنفيذها، وعلى المستوى التنفيذي تبقى الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تعمل من اجل تعزيز فرص الاستثمار المحلي و الأجنبي

## 2-1-2 الاصلاحات المالية والبنكية المدرجة في قانون المالية 2015 المنظمة للاستثمار:

تضمن قانون المالية لسنة 2015 تعديلات متعلقة بتطوير الاستثمار و المدرج فيه تدابير دعم جديدة والمشجعة للأنشطة الإنتاجية في بعض الأنشطة الاقتصادية و تخفيف ضرائب المؤسسات. لقد تم جمع أهمها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:<sup>xii</sup>

### I - التدابير المتصلة مباشرة بالاستثمار:

#### أ- تعديلات الأمر رقم 01-03 المعدل و المتمم و المتعلق بتطوير الاستثمار.

❖ إدراج الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة بعنوان إنجاز المشاريع الاستثمارية الخاضع للنظام العام .

❖ اللامركزية على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

#### ب- أحكام القانون العام:

❖ تستفيد الاستثمارات لبعض النشاطات التابعة للفروع الصناعية من إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات ومنح تخفيض ب 3 % من الفائدة المطبقة على القروض البنكية .

❖ تستفيد الاستثمارات التي تنجزها مؤسسات القطاع الصناعي في مجال البحث والتطوير من إعفاء من الرسم على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية.

❖ يرخص للخرزينة بالتكفل بالفوائد البنكية للاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسات القطاع الصناعي، الموجهة لاقتناء التكنولوجيا والتحكم فيها، بغرض تعزيز معدل الإدماج الصناعي لمنتجاتها وقدراتها على المنافسة (المادة 77 من قانون المالية لسنة 2015).

### II - التدابير الجمركية

❖ يرخص بشكل استثنائي إلى غاية 31 ديسمبر سنة 2016 ، باستيراد وجمركة التجهيزات المستعملة لأقل من سنتين (2) والتي لم يتم إنتاجها أو إنجاز تشكيلتها بالجزائر.

❖ يمكن للصلاحيات المخولة لإدارة الجمارك أن تسمح للأشخاص المتابعين بسبب ارتكابهم مخالفة جمركية، الاستفادة من استرداد البضائع المصادرة على أساس طلب خطي موجه إلى مصالح الجمارك.

### 2-1-3 دعم و تنشيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تبنت الجزائر منذ بداية التسعينات برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية، وبذلك أولت اهتماما بالغا نحو ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما لجأت الدولة الجزائرية إلى آليات مستحدثة من خلال أجهزة مختلفة وهيئات دعم ومرافقة هذه المؤسسات في جميع المراحل لتحقيق الاستمرار والنمو، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، فضلا عن صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، والصندوق الوطني لضمان البطالة (CNAC).

#### أ- دور هيئات المرافقة في دعم الاستثمارات

من أجل تحقيق دعم كامل للمستثمرين لجأت الجزائر إلى استحداث مجموعة من وسائل الدعم وهيئات المرافقة، ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو والتطور وتمكينها من بلوغ الأهداف المنوط بها، والتي نذكر من أهم مهامها ما يلي:

❖ تجنيد الهياكل والوسائل لخدمة المؤسسة، وتشمل الاستقبال والإعلام والتوجيه والاستشارة خلال كل مسار إنشاء وتوسيع المؤسسات، وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال، والمساعدة والمرافقة في إنشاء المؤسسات وتطويرها وتقديم الخدمات المناسبة

❖ تسخير معرفة ومهارات الخبراء في خدمة ومساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعلى تشخيص وضعها المالي من خلال تحديد حاجياتها المالية لتجنب المؤسسة الدخول في وضع مالي حرج أو صعب من أجل إنماء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تهدف المرفقة المالية إلى ضمان النجاح المالية، والحرص على استمرارية الاستغلال، وتحسين القدرة التنافسية للمؤسسة.

❖ بالإضافة إلى ترقية ونشر الفكر المقاو، ومنح إعانات مالية وامتيازات جبائية، مثل إعفاء تام لمدة 3 سنوات إلى 6 سنوات حسب موقع المشروع من الضريبة على الدخل الاجمالي IRG، والضريبة على أرباح الشركات IBS، والرسم على النشاط المهني ATB، والرسم على رقم الأعمال TVA (على حسب صيغة المشروع)، والإعفاء من حقوق التسجيل، الاستفادة من المعدل المخفض لـ 7% لاشتراكات أصحاب العمل بالنسبة للمرتبات المدفوعة لأجراء المؤسسة.

❖ الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الأصول العقارية الخازنة للمشروع موضوع دعم الوكالة، الإعفاء من الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على أرباح الشركات، الدفع الجزائي والرسم على النشاط المهني لمدة (10) عشر سنوات من انطلاق المشروع بالنسبة للمناطق الخاصة.

### ب- مراكز التسهيل و مشاتل المؤسسات

\* **مراكز التسهيل:** تم انشاء مراكز التسهيل بموجب المرسوم التنفيذي رقم 79/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والتي من مهامها استقبال وتوجيه والتكفل بجملي المشاريع الجدد ومرافقتهم في مختلف مراحل إعداد المشروع، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، كما قد تقدم هذه المراكز مقترحات للمشروعات الصغيرة القائمة بشأن تحسين الاجراءات المتبعة في الانتاج.

\* **مشاتل المؤسسات:** تم إنشاء مشاتل المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003 والتي تهتم باستقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات، وكذا أصحاب المشاريع قبل وبعد النشأة عن طريق تقديم مجموعة من الخدمات المتكاملة، وبذلك تهدف إلى تشجيع نمو المشاريع المبتكرة وضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.<sup>xiii</sup>

#### 2-2- تطور الاستثمار في الجزائر:

مر الاستثمار الجزائر مرحلتين أساسيتين، تميزت الأولى فترة التسعينيات بأحجام ضعيفة نتيجة الأوضاع السياسية، والأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة، والتحول الجذري في بنية الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد مبني على الحرية الاقتصادية، والاعتماد على آليات السوق وزيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي، من خلال تحرير عمليات التجارة الخارجية والاستثمار. وشهدت هذه التدفقات منحي تصاعديا ابتداء من سنة 2000 (بداية المرحلة الثانية)، عرفت هذه الفترة المزيد من الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار أهمها تعديل الأمر 03/01 الخاص بترقية الاستثمار بالمرسوم 08/06 الذي نص على المزيد من المزايا والتحفيزات المذكورة سابقا مما كان له الأثر الإيجابي على زيادة الاستثمار.

#### 2-2-1 تطور الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

الجدول رقم 01: الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2002-2014

السنوات	200	200	200	200	200	200	201	201	2014
حجم التدفقات	1.08	1.79	1.66	2.59	2.74	2.26	2.57	1.48	1.719
	5	1	3	6	4	1	4	1	3

Source: [www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx](http://www.unctad.org/en/Pages/DIAE/world%20Investment%20Reprt/Annex-Tables.aspx)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب في المؤشر	134	136	143	148	151	153	154

من خلال الجدول نلاحظ أن الفترة 2005-2009 عرفت انتعاشا هاما و متزايدا في تدفقات الاستثمار الأجنبي حيث وصل الى 2.8 مليار دولار العام 2009 . وذلك بسبب أن السوق الوطنية تمنح "ضمانات أكبر وآفاق نمو أهم" بالنظر إلى الإشارات القوية المتعلقة بالاقتصاد الجزائري التي أعرب عنها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والوكالات الدولية للتصنيف الائتماني، وأهمية مخطط الانعاش الاقتصادي (2010-2014) المقدر بـ 286 مليار دولار

الا أنه عاد و تراجع الى 2.2 مليار دولار العام 2010، و سجل 1.71 مليار دولار لسنة 2014، وذلك بسبب أن إجراءات الاستثمار التي أقرتها الحكومة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والتي تلزم الشركات الأجنبية إشراك نظيرتها المحلية بنسبة 51 بالمائة للطرف الجزائري وفق قانون 51/49 بالمائة، لم تشجع أبدا على الاستثمار بالسوق الجزائرية رغم ما توفره من إمكانيات بشرية وآفاق واعدة، مما أدى بعددا كبيرا من المستثمرين من تحاشي المغامرة بدخول الجزائر بسبب هذه الإجراءات مطالبين الدولة الجزائرية بمراجعة القانون وأشاروا بهذا الخصوص إلى أن الشريك الجزائري لن يكون شريكا ماليا في المشروع وإنما مسير بحكم الأغلبية، وأضاف المستثمرون أنه لا بد من الاعتراف أن المؤسسات الجزائرية تفتقر إلى التكنولوجيا والخبرة في التسويق والولوج إلى الأسواق الخارجية، ما يجعل مشاركتها وبنسبة الأغلبية في المشاريع الكبرى مخاطرة.

**2-2-2 تطور الاستثمار الخاص في الجزائر:** من خلال البيانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار قيما يتعلق بالاستثمارات المحلية المصرح بها خلال الفترة 2002-2014 فقد قدرت بـ 58324 مشروع استثماري بمبلغ 8018771 مليون دينار جزائري.

**الجدول رقم 02:** تطور المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2014

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة	القيمة بـ مليون دج	النسبة	مناصب الشغل	النسبة
الاستثمار المحلي	58324	99%	8018771	77%	848302	88%

							الاجمالي لسهولة اداء الأعمال
--	--	--	--	--	--	--	------------------------------

**Source:** [http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-](http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2014)

[investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2014](http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2014)

حيث بلغ عدد المشاريع المصرح بها سنة 2014 بـ 2022 مشروع بزيادة قدرت بنسبة 46% عن سنة 2013. وقد ساعدت السياسات المالية المتخذة من طرف الدولة ممثلة في تعزيز الإنفاق الحكومي في تحفيز الاستثمار وخلق فرص أكثر للنشاط الاقتصادي في عدة مجالات، كما ساهمت الآليات الموضوعية من طرف الدول في تحفيز الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة من خلال الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر حيث ارتفعت من 288587 مؤسسة سنة 2003 الى ما يقارب 777818 مع نهاية 2013 .

### ثالثا: بيئة الأعمال و معوقات الاستثمار في الجزائر.

يسعى هذا الجزء من الدراسة إلى الإجابة على السؤال الذي جاء في المقدمة، وهو " هل نجحت الحكومة الجزائرية في توفير بيئة أعمال بيئة ملائمة للاستثمار ."

### 3-1 تقييم بيئة الأعمال في الجزائر

وفي سبيل الوصول إلى الإجابة ، سوف يتم تحليل عدد من المؤشرات المركبة والبسيطة، التي تنشرها المؤسسات و المنظمات العالمية، و التي تسعى إلى تقييم بيئات الأعمال و مناخ الاستثمار، ومقارنة وضع الجزائر بمجموعة من دول العالم.

أ- **مؤشر سهولة أداء الأعمال:** مؤشر سهولة أداء الأعمال مؤشر مركب يتكون من 10 مؤشرات فرعية تقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية بالبلد محل الدراسة. وبالنظر إلى وضع الجزائر في هذا المؤشر ومن خلال الفترة ما بين 2009- 2015 يظهر التراجع الكبير والمستمر في ترتيبها، إذ انتقلت من المرتبة 134 عام 2009 إلى المرتبة 154 عام 2015 مسجلة بذلك تراجعا في أغلب المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر.

**الجدول رقم 03:** وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة 2009-2015

**Source:** World Bank, Doing Business, 2009- 2014.

<http://arabic.doingbusiness.org/data-explore/economies/Alegria>.

ب- مؤشّر الحرية الاقتصادية: تعنى الحرية الاقتصادية وفقا لهذا المؤشر حماية الملكية الخاصة للأصول وتوفير مجالات أوسع لحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وتعزيز روح المبادرة والإبداع، كما تعنى غياب التدخل الحكومي في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات.

ويساهم مؤشّر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاستثمار في البلد، حيث يأخذ في الاعتبار التطورات المتعلقة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية، ووجود عوائق للتجارة ومدى سيادة القانون وقوانين العمالة وخلافه. ويدل المؤشر على حرية اقتصادية كاملة إذا أخذ القيمة من (2-2.95)، و حرية اقتصادية شبه كاملة إذا أخذ القيمة من (2-2.95)، و يدل على ضعف الحرية الاقتصادية إذا أخذ القيمة من (3-3.95) و أخيرا يدل على انعدام الحرية الاقتصادية اذا أخذ القيمة (4-4.5).

الجدول رقم 04: ترتيب الجزائر في مؤشّر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2008-2015

الترتيب السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب العالمي	/102 162	183/107	179/105	179/132	/140 179	179/145	186/146	178/157
الترتيب العربي	13	14	13	14	15	14	14	14
التنقيط	55.7	56.6	56.9	52.9	51.0	49.6	50.8	48.9

**Source:** the Heritage Foundation & Wall Street Journal Index of Economic Freedom <http://www.heritage.org/index>

سجلت الجزائر حسب مؤسسة هيريتيج بالتعاون مع "وول ستريت جورنال"، تراجع في مؤشّر الحرية الاقتصادية لعام 2015، حيث حلت في المركز 157 عالميا من أصل 178 دولة، ب 48.9 نقطة من أصل 100 في المؤشر العام، متراجعة ب 1.9 نقطة عن العام الماضي و أرجع المؤشر سبب ذلك إلى الانخفاض الكبير في حرية الاستثمار وإدارة الإنفاق الحكومي إلى الحد الذي يفوق إدخال تحسينات في التحرر من الفساد، كما احتلت الجزائر المرتبة 14 من بين 15 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويبقى رصيدها أقل من كل من المتوسطات الإقليمية والعالمية. وأضاف المصدر ذاته أن اقتصاد الجزائري يسير في مسار تنازلي في مجال الحرية الاقتصادية على مدى السنوات الخمس الماضية. واصفا إياه بـ "المكبوت". وأشار التقرير إلى أن الحكومة الجزائرية أهملت سياسات الحفاظ على الكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، حيث أصبح الاقتصاد أكثر اعتمادا على قطاع الطاقة الذي تهيمن عليه الدولة، إلى جانب الأنظمة التجارية والاستثمارية التي اعتبرها مرهقة ومعقدة للمستثمرين، ما أدى حسب إلى عرقلة تطور القطاع الخاص.

وهذا الوضع بالنسبة للجزائر يؤكد على ضرورة إعادة النظر في مناخ الاستثمار وأدوات السياسات التجارية والنقدية، إلى جانب التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

**ج- مؤشر الشفافية:** هو مؤشر مركب يعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية في إطار محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات.

ويأخذ المؤشر القيمة (صفر) للدلالة على درجة فساد عالية، والقيمة ( 10 ) للدلالة على درجة شفافية عالية، وبين القيمتين يوجد مستويات متدرجة من الشفافية.

#### الجدول رقم 05: ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية خلال الفترة 2005-2014

السنوات	200	200	200	200	201	2011	2012	2013	2014
الترتيب /	5	6	7	8	9	105	112	105	100
عدد الدول	159	163	179	180	178	180	180	180	177
التنقيط	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	3.4	3.6	3.1

**Source:** Transparency International [www.Trancparency.org/index](http://www.Trancparency.org/index).

وصنفت المنظمة الدولية للشفافية الجزائر في المرتبة 100 عالميا من أصل 177 دولة في سلم الفساد في تقريرها لعام 2014، بعدما كانت في المرتبة 94 العام 2013. وحصلت الجزائر على تصنيف منخفض جدا بحصولها على تصنيف 3.1 من أصل 10 في ترتيب الفساد، وحسب ما أشارت إليه المنظمة الدولية لمحاربة الفساد، فإن هذا الترتيب الدولي الجديد يؤكد نتائج التحقيقات الأخرى التي تؤكد انتشار ظاهرة الرشوة وبقاتها في ذيل ترتيب قوائم الدول سيما فيما يتعلق بالقدرة التنافسية، مناخ الأعمال، حرية التعبير، حسن التسيير، حقوق الإنسان، وكذا الحق في الاستفادة من خدمات الأنترنت.

**د- المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PRS من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، يسعى هذا المؤشر لقياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، من خلال تحديد مدى قدرة كل بلد على تسديد التزاماته المالية، ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية وهي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية، ومؤشر تقييم المخاطر المالية.

**الجدول رقم 06:** وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2002-2012.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
درجة مخاطرة الجزائر	75.5	77.3	77.8	77.8	76.8	70.8	72	-	72

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، (2011)، ص. 62

ويغطي المؤشر (140) دولة منها (18) دولة عربية، وصنفت الجزائر الداخلة في المؤشر سنة (2012) ضمن مجموعة درجة المخاطرة المنخفضة إذ بلغ مؤشرها (72)، وجاءت الجزائر في المرتبة 70 سنة 2009، والمرتبة 72 سنة 2010، و بالتالي صنفت خلال هاتين السنتين ضمن الدول ذات المخاطرة المنخفضة. ومن خلال النظر إلى وضع الجزائر طبقا للمؤشرات العالمية تأتي الجزائر في الرتب المتأخرة مقارنة بدول مثل: أيرلندا، ماليزيا، الكويت، الأمر الذي يتطلب بذل مجهودات كبيرة نحو توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة.

هـ- مؤشر الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: حسب تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2012 جاء ترتيب الجزائر في مؤشر الأداء و الإمكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، في مرتبة متدنية جداً مقارنة بالمغرب، حيث احتلّ هذا الأخير المرتبة 21 عالمياً، في حين وقعت الجزائر في المرتبة 75 عالمياً، و هذا بالرغم من أنهما صنفا ضمن نفس المجموعة، و المتمثلة في مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض و الإمكانات المرتفعة.<sup>xiv</sup>

و- مؤشر التنمية البشرية: يقوم هذا المؤشر بقياس متوسط العمر المتوقع للمواطن ومستوى التعليم والأمية والمستوى المعيشي في مختلف أنحاء العالم. وقد شهدت الجزائر تحسناً مستمراً في ترتيبها في مؤشر التنمية البشرية ومعدلات متزايدة.

الجدول رقم 07: تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال الفترة 1980-2010.

السنوات	1980	1990	2000	2005	2007	2010	2011	2012
المعدل	0.461	0.562	0.625	0.680	0.691	0.710	0.711	0.713

Source: PNUD, Rapport sur le Développement Humain 2013, l'Essort du Sud le Progrès Humain dans un Monde Diversifié (2013) p.161.

من خلال قراءة أرقام هذا الجدول يتبين أن الجزائر حققت تطورا مهما في هذا المؤشر، إذ انتقلت من تنمية 1980 إلى تنمية بشرية متوسطة خلال الفترة 1990-2010 لترتقي بعدها إلى مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، ومرد ذلك تحسن المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر. ففي سنة 2012 ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى 73.4% وانخفض معدل الأمية لدى البالغين إلى 22% مقابل ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي إلى 5402 دولار. ويضاف إلى ذلك الارتفاع المسجل في الاعتمادات المخصصة لقطاعي التربية والتعليم والصحة في ميزانية الدولة، مما أدى إلى زيادة قدرتها الاستيعابية وتوفير فرص أفضل للتدريس وتحسين الاستفادة من الخدمات الصحية.<sup>xv</sup>

### 3-2 معوقات بيئة الأعمال في الجزائر:

أشارت العديد من التقارير العالمية والعربية إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه تنفيذ السياسة الصناعية في الجزائر والتي تؤثر بالتالي على بيئة الأعمال الصناعية الجزائرية و انتقدت الهيئات الدولية ما اعتبرته كوابح أمام الاستثمار، وهيمنة ثلوث صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي والبيروقراطية والرشوة.

حيث أبقى البنك العالمي على التقييم السلبي لمناخ الاستثمار والأعمال في الجزائر، في تقرير 2014 ويتعلق بالظروف العامة للاستثمار والقيام بالأعمال. وتظل الجزائر، حسب التقرير من الوجهات الصعبة، بالنظر إلى إجراءاتها المعقدة والطابع المركزي والبيروقراطي للإدارة، فضلا عن عدم فعالية بعض الهيئات والمؤسسات التي تساهم في كثرة وتعدد الإجراءات والتدابير والمطالبات بالعديد من الوثائق للقيام بأي مشروع، وحدد التقرير الدولي الصادر عن البنك الدولي أهم العراقيل والعقبات التي تواجه تدفق رأس المال العالمي في شكل استثمار مباشر أو شراكة، فقد حدد رجال الأعمال الوصول إلى التمويل ومشكلة البنوك على قائمة العراقيل بنسبة (23%)، ثم تأتي الإدارة والبيروقراطية بنسبة (14%) واعتبر 10% من رجال الأعمال المستجوبين وأرباب العمل ومسؤولي الشركات الوضع السياسي والتقلبات المصاحبة له تشكل عائقا أمام بروز الأعمال في الجزائر.

أما العراقيل الأخرى التي تم تحديدها من مجموع 14 عاملا، فنجد القوانين والتشريعات المقيدة للعمل والبنية التحتية 7% والسياسة الضريبية وتفشي الرشوة بنسبة 8%.

أما المنتدى الاقتصادي العالمي فقد حدد أهم عوائق الاستثمار والتي تعكس أوجه الضعف في أداء الجزائر في تقريره العالمي عن التنافسية لعام 2015 حسب الترتيب في المجالات التالية:

- 1- البيروقراطية و عدم كفاءة الإدارة العامة.
- 2- ضعف الإعلام والجهود الترويجية.
- 3- قلة الأيدي العاملة.
- 4- محدودية السوق المحلية ، و عدم توافر فرص استثمارية.
- 5- ضعف أخلاقيات الأعمال في وسط القوى العاملة.

- 6- عدم استقرار السياسات العامة و ضعف الحصول على التمويل.
- 7- ضعف البنى التحتية.
- 8- القوانين الضريبية.
- 9- غياب أنظمة مصرفية متطورة.
- 10- نظام سعر الصرف.

## الخاتمة:

في الأخير نرى أن بيئة الأعمال الجزائرية لا تزال بحاجة إلى المزيد من العمل والجهد، وأن الصورة العامة لأداء الجزائر في مجال جذب الاستثمارات غير جيدة، وتبقى مراتب الجزائر في جل مؤشرات تقييم بيئة الأعمال عالميا أو إقليميا متأخرة ، و بالتالي لم تنجح الحكومة الجزائرية في توفير بيئة أعمال ملائمة للاستثمار وداعمة لجذب الاستثمارات.

وفي هذا الصدد، فإن الرسالة التي تود ورقة العمل الحالية توصيلها هي أن يجدر بالحكومة في الجزائر أن تعي تماماً أن عملية تحسين مناخ الاستثمار يحتاج إلى إرادة سياسية صادقة لتهيئة الأجواء الملائمة لجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، والتركيز على العوائق الحقيقية التي تشوه بيئة الأعمال.

## يمكننا حصر أهم نتائج هذه الدراسة في العناصر التالية:

- إن جذب و تشجيع الاستثمار يتطلب وجود بيئة مواتية، ومناسبة عن طريق توفير مناخ استثماري مناسب، وهذا بتقديم حوافز وإعفاءات و ضمانات للمستثمرين وتوفير كل الظروف المساعدة والمرتبطة بإقامة المشروع الاستثماري.

- يمثل الاستثمار ركيزة الاقتصاد الوطني، باعتباره عاملا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تطوير الانتاجية ، و تتمتع الجزائر بموقع استراتيجي فعال يحضى بعدة موارد طبيعية تمكنها من توفير البيئة و المناخ الملائم لتطوير و ترقية الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

- تتميز البيئة الاستثمارية في الجزائر بالعديد من العراقيل والمعوقات، ولقد صنفت الجزائر عالميا من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة حسب المناخ الاستثماري، بسبب غياب مناخ استثماري محفز أهم ما يعيبه، مستويات جد ضعيفة من الحاكمية أو الإدارة الرشيدة، مقابل انتشار كبير للبيروقراطية و الفساد الاداري، وشبه غياب لحرية اقتصادية .

-- لقد تأكد لنا من خلال هذه الدراسة بأن توفر الإطار التشريعي المناسب لا يكفي لترقية الاستثمار، فالجزائر لها في الوقت الحالي قوانين استثمار مشجعة، وحوافز مالية و ضريبية تشجع أيضا قدوم المستثمر، فمن الملاحظ أن الذي يهم بالنسبة للمستثمر ليس الحوافز الجبائية، و لكن مدى توفر محيط أعمال غير بيروقراطي و شفاف يحمي الاستثمار، ويسمح بتقليص أجال تنفيذ المشاريع.

- يعتبر دور الدولة الجزائرية في تدعيم وجذب الاستثمارات من الأمور الهامة ، وذلك بتوفير بيئة أعمال ملائمة، وأن تحسين مناخ الاستثمار يرتبط ويتوقف على توفير جميع الظروف المحفزة للمستثمرين من إدارة نزيهة وغير بيروقراطية، وجهاز مصرفي متطور، وتشريع يساير التحولات الاقتصادية المحلية و العالمية. ولن يتحقق ذلك إلا بوضع إستراتيجية شاملة تقوم على تحديد نقاط القوة المتوفرة من أجل تعزيزها وتطويرها . وتحديد نقاط الضعف قصد التغلب عليها .

- أن تطوير مناخ الاستثمار في الجزائر يتطلب تصحيح نظرة المستثمرين الوطنيين والأجانب لظروف إقامة الاستثمار، ويتم ذلك من خلال القيام بالترويج الصحيح للفرص الاستثمارية المتاحة وتوفير كافة المعلومات الضرورية من أجل تسهيل عمليات التواصل الدائم بين المستثمرين ومكونات المحيط المختلفة.
- على ضوء دراستنا السابقة، والنتائج المتوصل إليها، نقدم التوصيات التالية:
- ضرورة مراجعة السياسات الخاصة بترقية الاستثمار، من أجل الوصول الى سياسة تحفيزية فعالة و ناجحة و ذلك من خلال القضاء على من أهم الفجوات والعوائق التي تتسبب في تشويه مناخ الاستثمار، وتعمل على الحد من تدفق الاستثمارات، نذكر على رأسها البيروقراطية و كل انواع الفساد.
- ضمان شفافية أكبر لنشاط المؤسسات الاقتصادية.
- ضرورة تنمية الجهاز المصرفي، وإعطائه المزيد من الأهمية في تمويل الرأسمالي الكافي و بخاصة الائتمان الصناعي، مع التأكيد على ضرورة تطوير خدمات المصارف التجارية، و التخلي عن سياستها المتحفظة في عملية الإقراض في تمويل الاستثمارات الصناعية و التنموية
- توفير البنية التحتية، خاصة هياكل الاتصال، إصلاح بعض القوانين و جهاز العدالة... الخ، وكذا توفير كفاءة إدارية، استقرار سياسي والحكومة الداعمة والمساندة له.
- تنمية الموارد البشرية من خلال التأكيد على أهمية التعليم والبحث العلمي والبحث والتطوير في عملية التنمية الصناعية إذ بدون ذلك يتعذر تحقيق تنمية مستدامة وكذلك من خلا توظيف استثمارات طويلة المدى في التنمية البشرية.

المراجع:

<sup>i</sup> قدي، عبد المجيد، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري"، الملتقى الوطني الأول، حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، جامعة الأغواط 08-09 أبريل 2002، ص 14

<sup>ii</sup> عبد السلام أبو القحف، إقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 386

<sup>iii</sup> World bank.world development indicators.report 2005, p40

<sup>iv</sup> حربي عريقات ، مناخ الاستثمار في الوطن العربي ، الملتقى العلمي الخامس حول نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية ، جامعة فيلاديلفيا ، الأردن ، 04 - 05 جويلية 2007 ، ص

8

<sup>v</sup> Michalet (C.A)., **La séduction des nations ou comment attirer les investissements**, Ed.Economica , Paris 1999 ,pp. 72-82

<sup>vi</sup> دلال بن سمية، صالح مفتاح، واقع وتحديات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دراسة حالة الجزائر، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، صيف- خريف، 2008، ص 110-111

<sup>vii</sup> غريب بولرباح، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الباحث، مخبر قاصدي مرياح ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012، ص 80.

<sup>viii</sup> رايس حدة، كرامة مروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية ، جامعة بسكرة، العدد 12 لسنة 2012، ص 66-72.

<sup>ix</sup> Ordonnance n° 01 – 03 du 20 aout 2001 relative au développement de l'investissement.

<sup>x</sup> <http://www.andi.dz>

<sup>xi</sup> تاريخ الاطلاع 26 <http://www.andi.dz/index.php/ar/guichet-unique/composition>

ديسمبر 2015 انظر الموقع:

<sup>xii</sup>الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التدابير المدرجة في قانون المالية لعام 2015، لمزيد من المعلومات أنظر الموقع: <http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre-juridique/mesures-introduites-par-la-loi-de-finances-pour-201>

<sup>xiii</sup>العربي تيقاوي، دور حاضنات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاوالاتية، مداخلة للملتقى الدولي حول : المقاوالتية التكوين وفرص العمل، يومي 6-8 أفريل 2010 ، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، ص:09

<sup>xiv</sup>خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، 2014-2015، ص 237

<sup>xv</sup>جمال بلخباط، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر - باتنة-، 2014-2015، ص 15